اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) وأثر الاتفاقية على المكسيك كنموذج

أ.م.د.عبد اللطيف شهاب زكري
كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

المقدمة

لم يعد هناك شك في اهمية التكامل الاقتصادي وماله من اثر كبير في تعزيز القدرات الانتاجية والتنافسية وصولا الى التنمية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي لبلدانه، بحيث أصبح من قبيل المسلمات الفكرية والسياسية ان التكامل الاقتصادي ايا كان نوعه يعتبر اداة في تحقيق الانتاج الكبير وحشد الموارد المتناثرة ودفع التجارة وزيادتها ، وتحرير حركتها بين الدول والاقاليم ، للاستفادة من أثر الدفعة الكبيرة (Big Push) التي يحدثها تحرير التجارة من خلال التأثير المتبادل بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية على التطور الاجتماعي والاقتصادي في ظل منافسة دولية كبيرة وتحولات عالمية متسارعة.

ولقد تعددت صور واشكال التكامل الاقتصادي العالمي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الان ، وظهرت نماذج في كل من اوربا واسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية منها ما كتب لها النجاح والتطور والتوسع واخرى اخفقت في تحقيق اهدافها .

وإحدى أشكال التكامل الاقتصادي التي استمرت وكتب لها النجاح هي اتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية (NAFTA) والتي تشمل (المكسيك ، كندا ، الولايات المتحدة الأمريكية) .

ورغم إن هذه الاتفاقية لهذه الدول ، ليست الوحيدة في هذا العالم ، الا انه الملاحظ في الوقت الذي تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى تعزيز هذه الاتفاقية مع كل من كندا والمكسيك الا انها تعمل بشتى الوسائل الى منع تدفق المهاجرين المكسيكيين الى ارضيها بحيث اصبح هذا المسعى احد الاهداف الرئيسية المعلنة من قبل الاحزاب التي تبحث عن الفوز في الانتخابات الامريكية اي انها مسالة استراتيجية ضمن خطط الحكومات المتعاقبة الامريكية وفي الوقت نفسه بدا العمل بجدية في اقامة جدار الكتروني متطور بينها وبين المكسيك والذي حصلت موافقة الكونكرس علية بتاريخ ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٦ .

هدف البحث :

وانطلاقا من الحقائق الانفة الذكر فان الدراسة تهدف الى التعرض لاتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية (NAFTA) من حيث فكرة اقامتها والاهداف التي سعت الى تحقيقها بالاضافة الى التعرف على اثار هذه الاتفاقية على بلدانها وبالاخص على المكسيك البلد الاضعف من بينهما

والاشد حذرا من اثارها لكون الولايات المتحدة الامريكية وكندا من الدول الصناعية السبع الكبار ولا مجال للمقارنة بينهما وبين المكسيك البلد الغير مهيأ للمنافسة على شتى الصعد وذلك عن طريق اتباع الاسلوب الوصفي التحليلي في متابعة نمو التبادل التجاري الخارجي لكل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا مع المكسيك واثر هذا النمو في تطورها الاقتصادي والاجتماعي من خلال اربعة مباحث تضمنتها الدراسة بالاضافة الى الاستنتاجات :

المبحث الاول : اتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية (NAFTA) تأسيسها اهدافها .

المبحث الثاني : تطور التدفقات التجارية بين الدول الاعضاء في اتفاقية (NAFTA) نموذج المكسيك .

المبحث الثالث : الاستثمار الاجنبي المباشر في المكسيك .

المبحث الرابع : التبادل التجاري بين المكسيك وكلا من الولايات المتحدة الامريكية وكندا .

الخاتمة والاستنتاجات .

فرضية البحث :

لم تستطع اتفاقية (NAFTA) ل بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المكسيك التي ما زالت قائمة حتى الآن .

المبحث الأول

اتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية (NAFTA) تأسيسها أهدافها

تأسيس اتفاقية التجارة الحرة الامريكية الشمالية :

يعود تاريخ مشروع هذا القرار الكبير الذي يتناول ربط الاقتصاد المكسيكي باقتصاد الولايات المتحدة الامريكية وكندا عن طريق اتفاقية التجارة الحرة عندما بدأ العمل بالتكامل الاقتصادي ماديا بين امريكا وكندا وذلك بتوقيع معاهدة تشغيل قطار الديزل السريع بينهما عام ١٩٦٥ وهو العام نفسه الذي اتفقتا كلا من المكسيك والولايات المتحدة الامريكية بالسير نحو التكامل ايضا بفضل برنامج المساعدة الامريكية الواسع لمكننة شمال المكسيك .

أما الخطوات الأولى العملية لتوقيع هذه الاتفاقية فقد كان اساسها كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا عام ١٩٨٨ ، عندما اعلنتا توقيع اتفاقا يقضي الى رفع الضرائب الكمركية عن السلع المتبادلة بينهما والعمل على ايجاد منطقة تجارة حرة في امريكا الشمالية . وفي عام ١٩٩٠ اتفقت كل من الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك في البدء باجراء مفاوضات بينهما من اجل تحقيق نفس الهدف وفي الوقت نفسه ابدت كندا اعتناء جدي بالعمل من اجل توقيع اتفاق يهدف الى ايجاد منطقة تجارة حرة في امريكا الشمالية.

في ١٧ كانون الاول من عام ١٩٩٢ ثم توقيع اتفاقية التجارة الحرة لامريكيا الشمالية (NAFTA) بين كلا من الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك ولم يبدأ العمل بها من قبل هذه البلدان الا في الاول من كانون الثاني لعام ١٩٩٤ .

الأهداف الرئيسية للاتفاقية :

تفضي اتفاقية التجارة الحرة لامريكيا الشمالية (NAFTA) الى ازالة الرسوم الكمركية عن السلع ، ورفع الحواجز التجارية بين الدول الثلاث تدريجيا خلال مهلة خمسة عشر عاما تبدأ من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، وكانت المواضيع التي نوقشت في محاضر المباحثات بين البلدان الثلاثة (امريكا – كندا – المكسيك) ، هي اهداف الاتفاقية .

فقد تم مناقشة - تعاريف عامة - معاملات محلية - مداخل جيدة للسوق - مقاييس المنشا او الاصل - اجراءات كمركية - اجراءات تنظيمية للاستثمار – مواضيع تجارية - اعادة التصنيع والخدمات التحويلية - الاتصالات - خدمات مالية - سياسات في مواضيع المنافسة – احتكارات – مؤسسات السوق - حقوق التملك الفكرية – حلول لمواضيع مختلف عليها .

وفي نفس الاتجاه تم تحديد الاهداف ومقاييس التنظيم للسياسة الاقتصادية ، وقضت الاتفاقية على انشاء الية من اجل ايجاد حلول متنوعة لبعض المشاكل التي يمكن ان تحدث من خلال العلاقات التجارية بين هذه البلدان .

وقد تضمنت الاتفاقية ديباجة و ٢٢ فصلا ، محفوظة في ثمانية اجزاء ، حسب المواضيع التي بدات بها وتتظمنها الاتفاقية ما عدا البداية التي تناولت مواضيع ذات طابع عام (اهداف – تعريفات – تحديدات) . وتم اعطاء الفرصة لحكومات كل بلد ، لتطبيق الاتفاقية على مختلف المستويات في المواضيع الاساسية التي تم اقرارها والاتفاق عليها .

كما اجاز الحق لكل بلد اشتقاق واجباته وحقوقه في الاتفاقية العامة حول الضريبة والتجارة والاتفاقيات العالمية ، واتفقيات اخرى لها تأثير في تفسيرات مختلفة في حالة وقوع نزاعات ومجموع الاجراءات التي فيها تذرع حول اتفاقيات اخرى .

وفي خاتمة الاتفاقية تم الاتفاق على اسس رئيسية للمعالجة الوطنية وبصورة شفافية والتي تمثل احد الالتزامات من قبل الدول الاعضاء من اجل تسهيل حركة السلع والخدمات عبر حدودهما كما تحتوي الاتفاقية على قرارين متوازنيين حول البيئة الجوية والمظاهر المختبرية.

ويمكن إجمال الأهداف الرئيسية التي نصت عليها الاتفاقية بما يلي :

١. رفع الحواجز عن حركة التجارة وتكوين منطقة للتجارة الحرة .
٢. دعم الشروط الضرورية من اجل المنافسة العادلة .
٣. دعم وتوطيد فرص الاستثمار .
٤. العمل على الحماية المناسبة للحقوق الفكرية الخاصة (حقوق التملك الخاصة) .

٥. اقرار اساليب وطرق فعالة من اجل تطبيق الاتفاقية ومناقشة نتائجها .
٦. تشجيع التعاون الثنائي والاقليمي والدولي .

أما النقاط الأساس التي أقرتها الاتفاقية بالنسبة الى تنظيم الكمارك وحركة السلع والخدمات :

١. جميع السلع المتبادلة يجب ان تكون لديها وثائق صناعة المنشأ (مصادر المنتوجات) تم التثبيت من ذلك من قبل مسؤولي الكمارك وفق شروط التبادل المتفق عليها .
٢. جميع المنتوجات المتاجر بها عبر الحدود ، يجب ان تكون خاضعة الى نفس المعايير او القواعد لاجل محاسباتها .
٣. الجقوق الممنوحة للاستيرادات والصادرات تكون جميعها مشتركة .
٤. معالجة مجموعة القيود المتعلقة بالدخول الى الاسواق وبالاخص فيما يتعلق بحصة المقابل– الشهادات– الرخص– شروط تسعير الاستيرادات والصادرات.
٥. معالجة الفترات التي تخص الالغاء التدريجي للضرائب على السلع التي صادرة تحت بند بضاعة امريكا الشمالية .
٦. وضع مجموعة من التحديدات لبعض التحديات المحتملة من جراء استيراد وتصدير المنتوجات بين البلدان الاعضاء والذي يستطيع كل بلد وضعها في حدوده الوطنية من اجل حماية الحياة او الصحة البشرية والحيوانية وحماية البيئة وتلوث المناخ .
٧. تم اقرار اجراءات اخرى متعلقة بالصادرات عندما احد البلدان الاعضاء في الاتفاقية .فرض بعض القيود على استيراد احد المنتوجات التي تؤثر على انتاجه المحلي ولها علاقة بخفض المستوى المعاشي لشريحة كبيرة من مجتمعه فان مثل هذه الحالات تعالج خلال فترة ثلاث سنوات او فترة اخرى يتفق عليها على انه يجب عدم عرقلة القنوات الاعتيادية للتوريد .

المبحث الثاني

تطور التدفقات التجارية بين الدول الاعضاء في اتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية (NAFTA) نموذج المكسيك

مع توقيع اتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية بين كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك ودخولها حيز التطبيق بدا العمل بالاهداف المقترحة في الاتفاقية بالنسبة الى المكسيك ضمنت الاتفاقية ضريبة مفضلة بصورة عملية مباشرة ولغالبية منتوجاتها المصدرة الى كل من كندا والولايات المتحدة الامريكية وبشكل انه ابتداء من الاول من كانون الثاني عام ١٩٩٤ ، اصبحت الضريبة اختيارية للصادرات المكسيكية الى هذه الدول.

كما منحت الاتفاقية الشركات المكسيكية فترة زمنية كافية من اجل تطوير الضوابط الضرورية لصناعتها مع تحديد المداخل الرئيسية للمنتوجات وتحديد مدة التدرج في خفض تكاليف الانتاج .

من جانب اخر تم اقرار فترة امدها سبع سنوات يتم خلالها منح الشركات المصدرة المكسيكية الافضلية لدخول منتوجاتها الى اسواق الدول الاعضاء في الاتفاقية ، مع الاحتفاظ باستمرارية الية الاستيراد الوقتي للمواد والمكائن من اجل تطوير اساليب الانتاج.

جميع هذه الاجراءات وغيرها كانت لها الاثر الايجابي في تطوير ونمو تجارة المكسيك الخارجية حيث تشير الاحصاءات (جدول رقم ١) الى ان الصادرات المكسيكية الكلية تضاعفت حوالي ثلاث مرات لتصبح ١٦٥ مليار دولار عام ٢٠٠٣ ، عما كانت عليه قبل دخول الاتفاقية حيز التطبيق والتي كانت قيمتها ٥١،٩ مليار دولار ، كما نمت الاهمية النسبية للصادرات المكسيكية في الناتج القومي الاجمالي من ١٥% عام ١٩٩٣ الى ٣٤% عام ٢٠٠٤ .

□ □ □□ □□□

□□ □ □□ □□□□□ □□□قبل عشرة □

الاعوام	١٩٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
الصادرات	٥١.٩	٦٠.٩	٧٩.٥	٩٦.٠	١١٠.	١١٧.	١٣٦.	١٦٦.	١٥٨.	١٦٠.	١٦٤.	١٨٩.
الاستيرادات	٦٦.٤	٧٩.٣	٧٢.٤	٨٩.٤	١٠٩.	١٢٥.	١٤٢.	١٧٤.	١٦٨.	١٦٨.	١٧٠.	٢٠٦.
المجموع	١١٧.	١٤٠.	١٥١.	١٨٥.	٢٢٠.	٢٤٢.	٢٧٨.	٣٤٠.	٣٢٦.	٣٢٩.	٣٣٥.	٣٩٥.

ن ثززز □ف □□ق □□□□ □□م ث□ □ ن ثززز □ ء

كما ساعدت الصادرات المكسيكية في منح العمال افضل الرواتب . حيث ان القطاع الذي يقوم بتصدير ٦٠% من مبيعاته او اكثر يدفع رواتب ٢٥% اعلى من بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى ويشير الجدول السابق نفسه الى ان الاستيرادات المكسيكية الكلية هي الاخرى ارتفعت بنسبة تصل الى حوالي ٣٠٠% عام ٢٠٠٣ ، عما كانت عليه عام ١٩٩٣ اي ما قيمته ٦٥،٤ مليار دولار الى ما قيمته ١٠٧،٦ مليار دولار خلال الفترة السابقة . مع العلم ان الميزان التجاري المكسيكي كان بعاني من عجز قبل فترة عام ١٩٩٤ ، وهكذا بواسطة هذه الحقائق ، تحولت المكسيك حاليا ، وحسب احصاءات منظمة التجارة العالمية (WTO) ، الى ثامن قوة تجارية عالمية والاولى في امريكا اللاتينية وبمساهمة نسبتها ٤٤% من مجموع الصادرات الكلية و ٤٩% من مجموع الاستيرادات الكلية لدول امريكا اللاتينية من والى العالم ،كما تشير احصاءات المنظمة الى ان تجارة المكسيك الخارجية حققت نموا متسارعا في العشرة سنوات الاخيرة وبمعدل ٣١،٨% وهي اعلى نسبة لاي بلد في العالم معتمدة بهذه الوتيرة على الصادرات كمحرك اساسي للنمو وعلى تطور نوعية العمالة في البلد .

السوق الرئيسية للصادرات المكسيكية هي الولايات المتحدة الامريكية البلد الذي يساهم بنسبة ٨٨،٧% من مجموع الصادرات المكسيكية الكلية الواردة الية ، يليه الاتحاد الاوربي بنسبة ٣،٤% ، ثم كندا وبنسبة ١،٧% من مجموع الصادرات المكسيكية الواردة اليهما .

اما بالنسبة الى الاستيرادات فأن الدول الاولى الممونة للمكسيك وبالتسلسل هما ، الولايات المتحدة الامريكية وبنسبة ٦١،٨% الاتحاد الاوربي بنسبة ١٠،٦% ، الصين وبنسبة ٥،٥% ، اليابان بنسبة ٤،٤% ثم كندا بنسبة ٢،٤% ، من مجموع الاستيرادات الكلية المكسيكية من العالم وفي مجال سعيها المتواصل لتنويع علاقاتها التجارية بدأت المكسيك منذ عام ١٩٩٥ سلسلة من المفاوضات مع الاتحاد الاوربي ، تمخضت الى التوصل على توقيع اتفاقية التجارة الحرة بينهما وذلك في الاول من تموز عام ٢٠٠٠ وهو العام نفسه الذي دخلت فيه الاتفاقية حيز التطبيق . والتي تنص الاتفاقية على الغاء القيود المفروضة على صادرات الجانبين من اجل تسهيل دخول السلع الى اسواق بعضهم البعض كما تضمنت الموازنة بين شروط المنافسة مع الشركاء التجاريين الاخريين ، كما وقعت المكسيك في السنوات الاخيرة العديد من الاتفاقيات التجارية المتبادلة من اجل تشجيع التبادل التجاري ومن بين هذه الاتفاقيات اتفاقية مع الارجنتين ، اوركواي ، وكوبا في امريكا اللاتينية وكوريا الجنوبية واسرائيل في اسيا وكذلك مع استراليا واسكتلندا.

المنتوجات الرئيسية للصادرات والاستيرادات المكسيكية :

١. المنتوجات المصدرة :

كانت القطاعات الصناعية التي لها اكبر مساهمة في الصادرات المكسيكية للفترة ١٩٩٣ – ٢٠٠٣ هي نفسها التي حققت اعلى نسب في معدل النمو السنوي وهذه القطاعات هي

١. القطاع الكهربائي والالكتروني بنسبة ١٧% .
٢. قطاع الانسجة واللابسة الجاهزة بنسبة % .
٣. قطاع معدات النقل والسيارات بنسبة ١٣%

وتشير الاحصاءات ان قطاع الصناعات الكهربائية والاكترونية المكسيكية استفاد من الافضلية التي منحت للمنتوجات المكسيكية المصدرة من خلال اتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية (NAFTA) ، بحيث اصبح هذه القطاع من القطاعات الرئيسية المصدرة في المكسيك حيث تشير الارقام (شكل رقم ٢) ان هذا القطاع لوحده صدر ما يقارب من ٥٩ مليار دولار عام ٢٠٠٣ ومنذ دخول اتفاقية التجارة لامريكا الشمالية (NAFTA) حيز التطبيق وحتى عام ٢٠٠٣ ، وفر قطاع الصناعات الكهربائية والالكترونية ١١٠ الف فرصة عمل اي ما نسبته ١٢،٦% من مجموع العمل الصناعي الكلي الذي تولد خلال تلك الفترة .

□□□ □□ □□

ل□ ف□ □□ □□□□ بي□ □□□□ هـ□□□ب□ □□□)

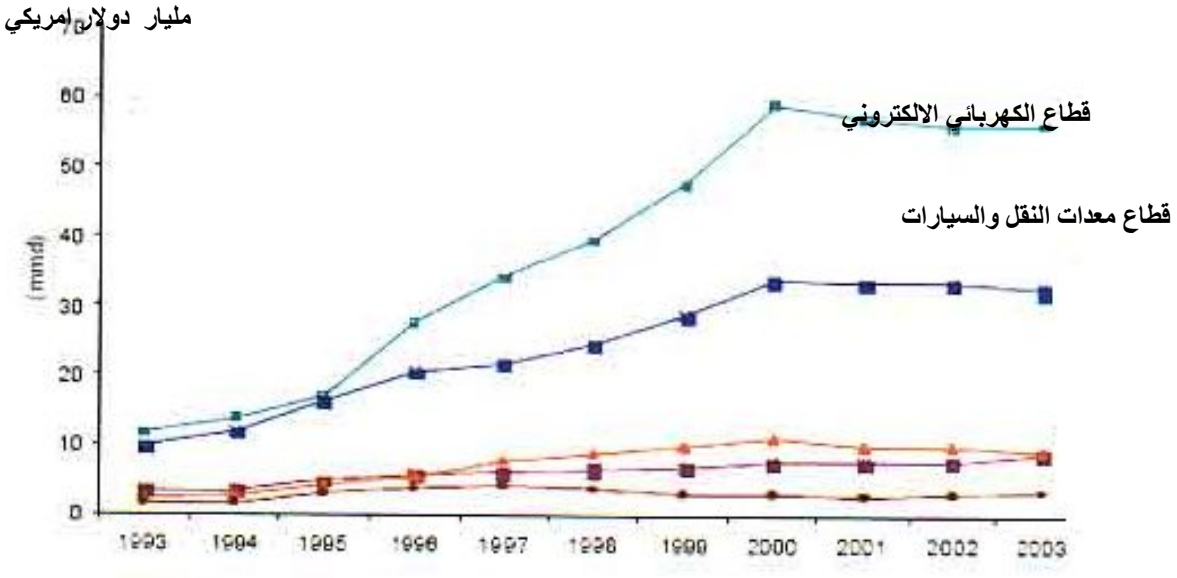

قطاع الانسجة والالبسة الجاهزة

سلع زراعية
مواد اولية اساسية

□□□ ١ ة ببببببببببب □□م□ث□

معظم منتوجات هذا القطاع يتم تصديرها الى الولايات المتحدة الامريكية بحيث اصبحت المكسيك ثاني مورد لهذه المنتوجات الى الولايات المتحدة الامريكية حاليا اذ تساهم بما نسبته ١٨،١% من مجموع استيرادات الولايات المتحدة الامريكية من منتوجات قطاع الصناعات الكهربائية والالكترونية من العالم عام ٢٠٠٣ . وهناك قطاع اخر مدعوم في السوق العالمية هو قطاع الالات المتحركة ومعدات السيارات حيث بلغ مجموع الصادرات الكلية منه عام ٢٠٠٣ حوالي ٣٣ مليار دولار وقد وفر ٢٠٠ الف فرصة عمل خلال الفترة ١٩٩٤ – ٢٠٠٣ . وتشكل نسبته المنتوجات المكسيكية الواردة الى الولايات المتحدة الامريكية من هذا القطاع ١٤% من مجموع الاستيرادات الكلية لهذه السلع من العالم عام ٢٠٠٣ وتقع منتوجات هذا القطاع في التسلسل الثالث في نمو السوق الامريكية .

اما قطاع الانسجة والملابس الجاهزة ، فهو الاخر كانت نسبة نموه جيدة خلال تلك الفترة اذ بلغت قيمة الصادرات المكسيكية من هذا القطاع ١٠ مليارات دولار خلال عام ٢٠٠٣ . اي ما نسبته ١٧% من مجموع الصادرات الكلية المكسيكية بعد ان كان ٤،٤% في بداية تطبيق الاتفاقية (NAFTA) . كما ارتفعت عدد وظائف العمل في هذا القطاع بمقدار ٢٦٠ الف وظيفة عمل للفترة نفسها . في حين كانت نسبة تجاوب القطاع الزراعي في النمو اقل من بقية القطاعات الاخرى كما هو واضح من (الشكل رقم ٢) السابق . ومازال تركز الفقراء العاملين في هذا القطاع مستمر ويعود السبب في ذلك الى اهمال خطط التنمية المكسيكية لهذا القطاع والى النقص في اموال التمويل له بالاضافة الى النقص في التكنولوجيا المستخدمة فيه مما جعل منتوجاته ضعيفة المنافسة في الاسواق العالمية وبالاخص في اسواق الدول الاعضاء في الاتفاقية .

٢.المنتوجات المستوردة :

تشير الاحصاءات الى ان الاستيرادات المكسيكية من العالم خلال الفترة ١٩٩٣ – ٢٠٠٣ هي الاخرى تضاعفت حوالي ثلاث مرات الا ان هناك منتوجات مستوردة لقطاعات معينة حققت اعلى نسبة معدل نمو سنوي في غيرها وهي :

١. قطاع المعادن الاساسية وبنسبة □ □□% .
٢. قطاع الكهرباء والالكترونات بنسبة □□□□% .

يلاحظ من الاحصاءات في (الشكل رقم ٣) ان قيمة استيرادات المكسيك من قطاع المعادن الاساسية بلغت ٧ مليارات دولار عام ٢٠٠٣ بعد ان كانت ١،٥ مليار دولار ، عند تطبيق الاتفاقية اي بنسبة زيادة قدرها ٤٦٧% . وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية اكبر الممولين للاسواق

المكسيكية من المعادن الرئيسية وبنسبة تصل الى اكثر من ٥٠% لمجموع القيمة الكلية لاستيرادات المكسيك لهذا القطاع من العالم .

□□ □□ □□ ة□

ل □ □□□□□ □ □□□□ يي□ □□□يي□ □□□يي□ هـ□□□) □ هـ□ ة □

□

مليار دولار امريكي

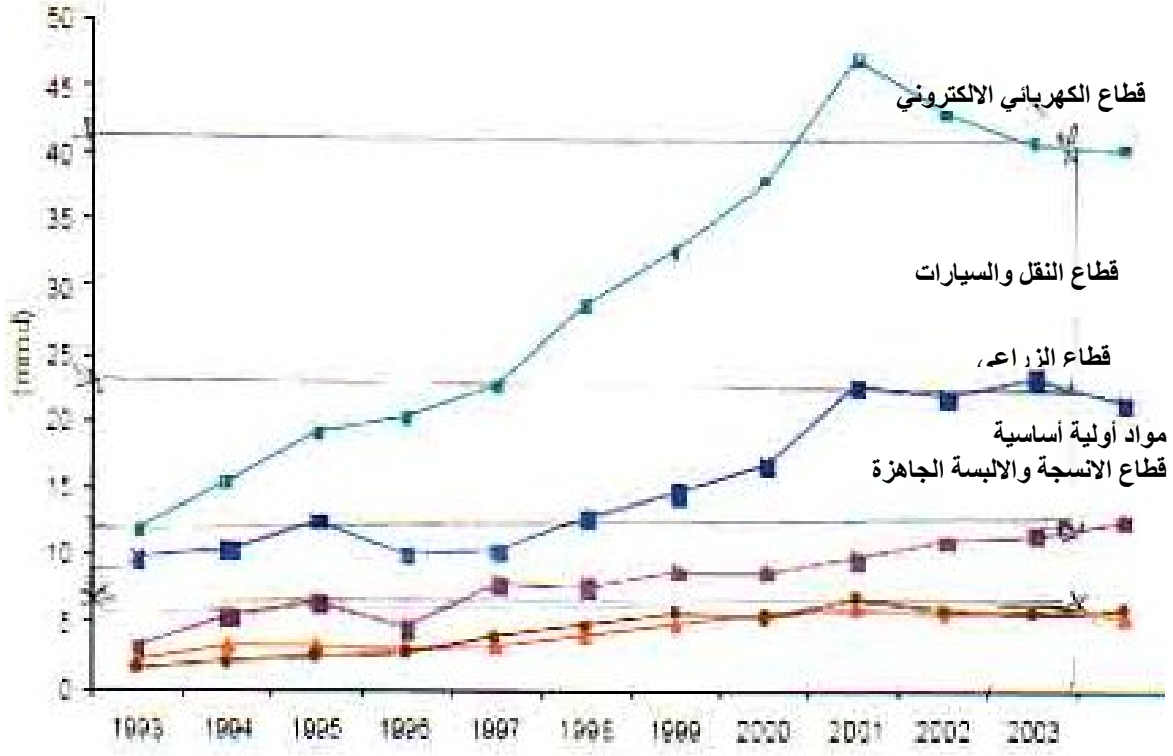

ببببببببببببب □□م□□١ □ □ □

أما القطاع الأكثر قيمة لاستيراد المكسيك لمنتوجاته فهو قطاع الكهرباء والالكترونيات حيث بلغت قيمة الاستيرادات حوالي ٤٢،٢ مليار دولار عام ٢٠٠٣ ، بعد ان كانت لا تتعدى ١٦،١ مليار دولار عند تطبيق الاتفاقية اي انها تضاعفت اكثر من ثلاثة مرات خلال الفترة المذكورة وقامت المكسيك باستيراد اكثر من ٦٧% من احتياجاتها من الولايات المتحدة الامريكية خلال عام ٢٠٠٣ ، ثم من

المجموعة الاوربية وبعد ذلك من كندا كما تقوم المكسيك باستيراد منتوجات اخرى لقطاعات متنوعة وباقيام مختلفة حيث تستورد معدات النقل والسيارات ، وبقيمة اجمالية وصلت الى حوالي ٢٤ مليار دولار عام ٢٠٠٣ بعد ان كانت لا تتجاوز ١٥،٦ مليار عام ١٩٩٤ وكذلك تقوم باستيراد السلع الزراعية المختلفة وبالاخص من الولايات المتحدة الامريكية حيث بلغت القيمة الاجمالية لاستيراد المكسيك من هذه السلع ١٢،٥ مليار دولار عام ٢٠٠٣ بعد ان كانت ٦،٢ مليار دولار عام ١٩٩٤ ، اي بنسبة زيادة مقداره ٥٠٠% خلال تلك الفترة وكما هو واضح من (الشكل رقم ٣) السابق .

المبحث الثالث

الاستثمار الاجنبي المباشر في المكسيك

قامت المكسيك في السنوات الاخيرة بخطوات عديدة من اجل فتح فرص جديدة للاستثمار الاجنبي لديها فقد اجرت تعديلات معتبرة في قانون استثمارها الاجنبي كما وقعت العديد من الاتفاقات من اجل التشجيع والرعاية المشتركة للاستثمارات مع دول اخرى .كما منحت الكثير من التطمينات والظمانات القانونية للمستثمرين المحليين والاجانب من اجل الاستثمار في المكسيك .

اضف الى ذلك ان بنود اتفاقية التجارة الحرة في امريكا الشمالية تضمنت العديد من الضمانات التي لم يسبق لها مثيل في حماية قيمة استثمارات الشركات ، وحتى الحقوق لكسب الارباح في المستقبل التي تنشأ عن التغيرات في التعليمات او السياسة الحكومية بشكل خاص كما اوجدت الاتفاقية بنود معينة لتعويض الاستثمارات المفقودة وخسارة الارباح المستقبلية بسبب التعليمات التي تساوي في نزع الملكية ، جميع هذه الاجراءات قد زادت بصورة كبيرة جاذبية الاستثمار لدى المكسيك ، كما هو واضح من (شكل رقم ٤) وبالتالي ساهمت في ايصاد ابواب الخطر على المستثمرين .

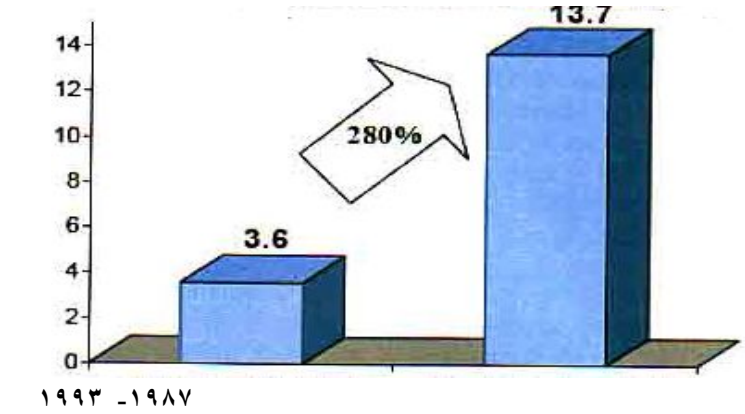

وتشير الاحصاءات الى ان المكسيك منذ عام ١٩٩٤ ، تمثل المرتبة الرابعة من بين البلدان التي هي في التطور كمستقبله للاستثمار الاجنبي المباشر ، وفي المرتبة الثانية بالنسبة لدول امريكا اللاتينية . حيث بلغ اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة فيه ومنذ تطبيق اتفاقية (NAFTA) حتى عام ٢٠٠٣ ، ما قيمته ١٤٢،٥ مليار دولار .وبمعدل نمو سنوي قدره ١٣،٧ كما هو واضح من الشكل السابق .

والملاحظ ايضا ان المكسيك قامت في السنوات اللاحقة لتطبيق اتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية ، بالتوقيع على العديد من الاتفاقات المتبادلة مع عدد من بلدان العالم من اجل تشجيع ورعاية الاستثمارات ، مما سهل في اجتذاب الاموال من هذه الدول واستثمارها لديها كما هو واضح من (الشكل رقم ٥) حيث وقعت مع كل من:

- سويسرا ، جمهورية الجيك ، المانيا ، النمسا ، الدنمارك ، اسبانيا ، فلندا ، اليونان ، فرنسا ، هولندا ، ايطاليا ، البرتغال ، السويد ، بلجيكيا ولوكمبورك ، بريطانيا في اوربا .
- الأرجنتين ، اوركواي ، بركواي ، كوبا في امريكا اللاتينية .
- كوريا الجنوبية ، اسرائيل في اسيا .
- استراليا – اسكتلندا

□□□□□□□ ةق

□ □□ □□ □□ □□ □□□□□□□ع □ □□ □□□ ع □□ □□□ □□□□□□ 1 ببببببببببببببببتتتج

1 □ □ 1

الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاعات لاقتصادية المكسيكية للفترة ١٩٩٣-٢٠٠٣

الاستثمار الاجنبي المباشر في المكسيك تسبب البلدان المستثمرة للفترة ١٩٩٣-٢٠٠٣

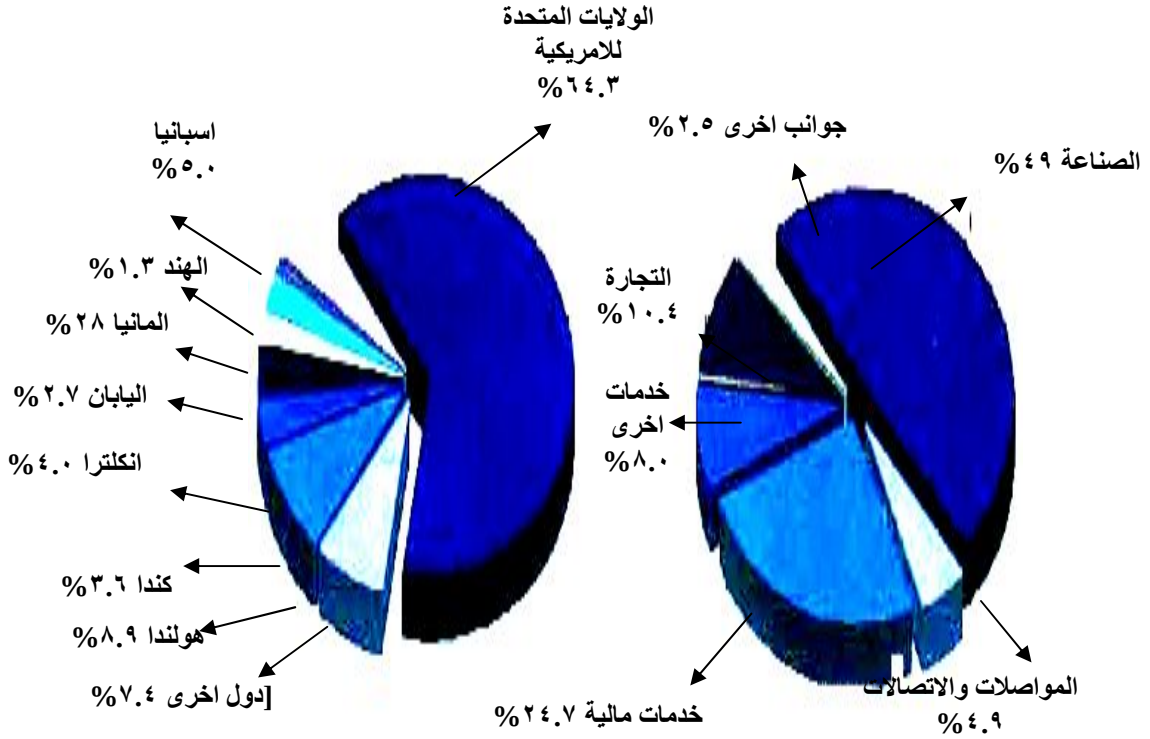

□□□ 1 ةق ببببببببببب □□م1 ة

الاستثمار المدون في السجل المدني للاستثمار الاجنبي في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٣

ملاحظة: الخدمات الاخرى تشمل – خدمات البناء والتشييد والماء والكهرباء و الفنادق والمطاعم والخبراء والتقنين و خدمات المزارعين.

كما يشير الشكل السابق (الشكل رقم ٥) الى ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة موجودة في الشركات العاملة في القطاعات ذات الانشطة الاكبر مثل الصناعة والمواصلات والخدمات المالية والمصرفية ، مما جعلها هي الباعث الرئيسي للصادرات . وقد ساهمت الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ترجمة ونقل التكنولوجيا الى القطاعات المتواجدة فيها بصورة خاصة .

كما ادت الى توفير فرص العمل لذوي الكفاءة العالية وبأجر جيد ، في قطاعات مثل صناعة الالات المتحركة – والادوات الكهربائية – والالات الالكترونية بحيث ساعدت في توفر فرص عمل جديدة لاكثر من ١٧% من مجموع العاملين في القطاعات الجدية للبلد .

المبحث الرابع

١.التبادل التجاري بين المكسيك و كندا

العلاقة بين المكسيك وكندا تحولت الى احد اهم العلاقات بين بلدين ، حيث تصل ضمن ما يسمى بالحلف الاستراتيجي بينهما . ومنذ ان تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية (NAFTA) ، وبدأ العمل بها ، تضاعفت التجارة بين البلدين اربع مرات كما هو واضح من (شكل رقم ٦) .

والاستثمار الكندي المباشر في المكسيك هو الاخر اصبح من اكبر الاستثمارات بعد الولايات المتحدة الامريكية كما تحولت كندا الى ثالث سوق للمنتوجات المكسيكية بعد الولايات المتحدة الامريكية والمجموعة الاوربية في حين اصبحت المكسيك خامس شريك تجاري لكندا . الكثير من المنتوجات الريفية والحرفية بالاضافة الى المنتوجات الاخرى تشتري في كندا وذلك لافضلية النوعية والاسعار ولرغبة الكثيرين لهذه السلع وهذا بدوره ساعد في توفير فرص عمل للمكسيكين في هذا القطاع .

ولتحفيز التبادل التجاري بين البلدين وتشجيع التجارة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المكسيكية فقد تم فتح اكبر غرفة تجارة في كندا لغرض الاعلان والترويج والتعريف بالمنتوجات المكسيكية .

□□ □ي□

□ ف □□□ □□ ف□□□□ بي□ □□□بي□ هـ□□□) □هـ□ □جثه

مليار دولار

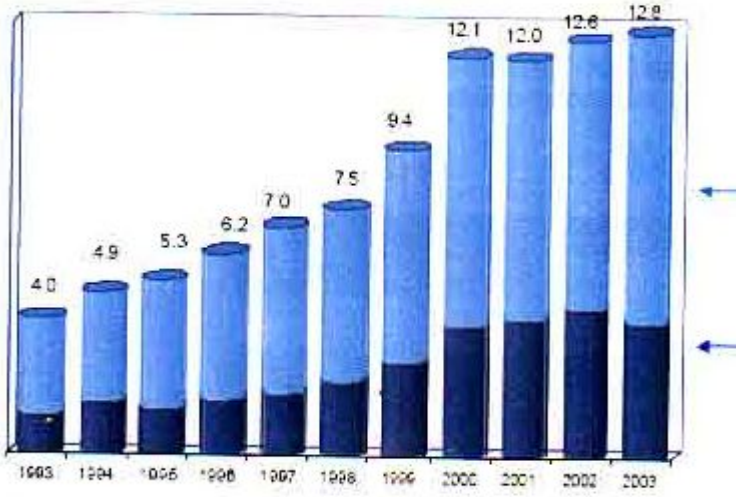

[illegible]

في عام ٢٠٠٣ بلغ مجموع قيمة المبيعات المكسيكية الى كندا ٨،٧ مليار وبنسبة زيادة قدرها حوالي ٢٠٣% عما كانت عليه في عام ١٩٩٣ وبمعدل نمو سنوي مقدارها ١٢،٥% وهي اعلى من نسبة نمو الاستيرادات الكندية من العالم والتي بلغت ٦،٢% للفترة السابقة نفسها وكما هو واضح من (جدول رقم ٧) .

[illegible]

[illegible]

	México	Resto del mundo
1994	14.9	12.5
1995	17.8	10.7
1996	13.5	3.8
1997	14.0	14.9
1998	2.5	2.5
1999	24.2	6.6
2000	26.2	11.0
2001	-3.7	-8.4
2002	3.8	0.6
2003	7.4	7.9

[illegible]

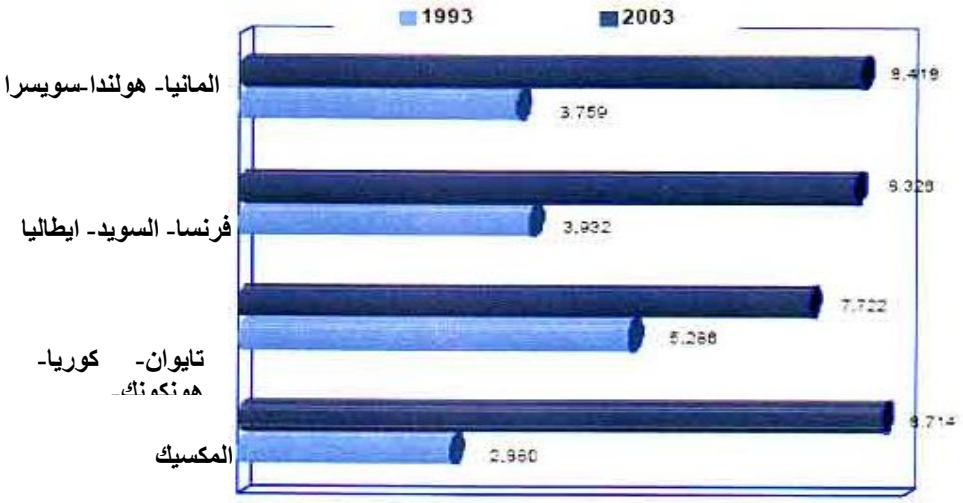

□□□ □□ة ة □ ة) □□□ هـ□□□ يـ□ □□□ يـ□ □□□□ □□□ □□ □□ فـ□□ □ل

اما بالنسبة للاستيرادات المكسيكية من كندا فهي الاخرى تضاعفت ثلاثة مرات ونصف عما كانت عليه عام ١٩٩٣ وهي ١،٢ مليار دولار ، اي قبل دخول الاتفاقية (NAFTA) حيز التطبيق في حين بلغت عام ٢٠٠٣ ما قيمته ٤،١ مليار وهي اعلى نسبة نمو للاستيرادات المكسيكية من بقية دول العالم كما هو واضح من (الشكل رقم ٨).

وتعتبر كندا ثالث مصدر للاستثمارات الاجنبية المباشرة الى المكسيك – حيث بلغت قيمة الاستثمارات الكندية ٤،٥ مليار دولار خلال الفترة ١٩٩٣ – ٢٠٠٣ ، اي ما نسبته ٥٨،٨% من مجموع الاستثمارات الكندية الخارجية لنفس الفترة .

كما بلغ عدد الشركات ذات رؤوس الاموال الكندية العاملة في المكسيك خلال الفترة نفسها ١٤٠٧ شركة ، تعمل في قطاعات صناعية مختلفة ، منها ٢٢،٤% في الخدمات و ١٤،٦% في المعادن والمقالع و ٤،٢% في الالكترونيات ، في حين تعمل بقية الشركات في قطاعات اخرى مختلفة .

□ □□ □□ □□

□□□ هـ□□□ يـ□ □□□ يـ□ □□□□ □□□ □□ □□ فـ□□ □)

مليارا دولار

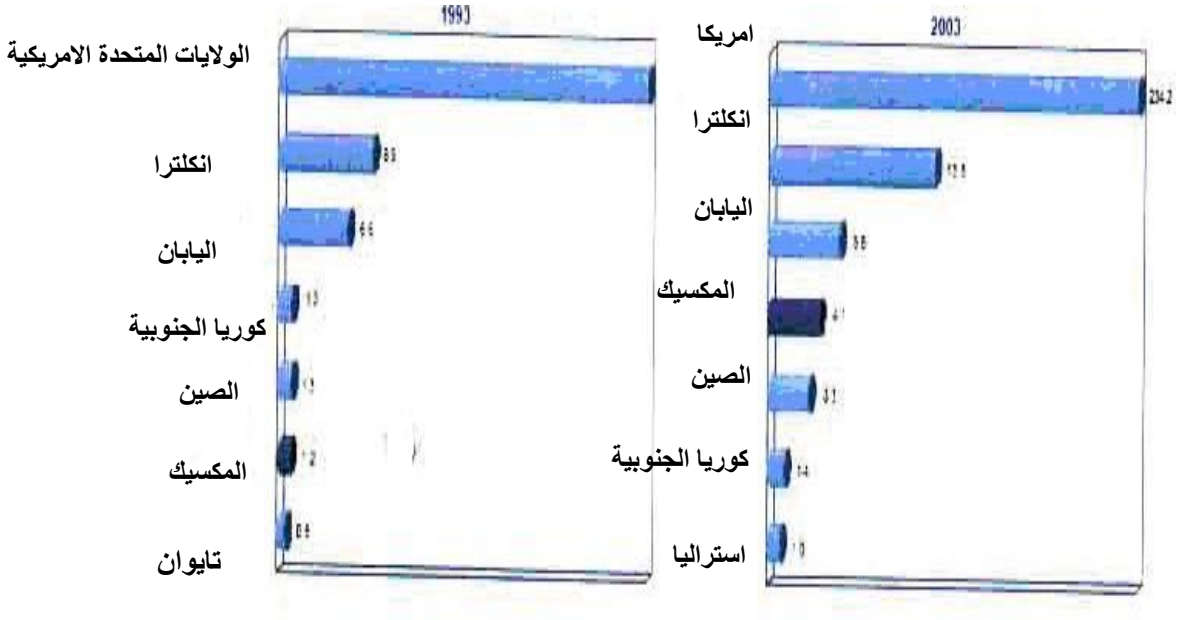

المصدر:- الامانة الاقتصادية المكسيكية البنك المركزي المكسيكي ، مكسيكو ٢٠٠٤

٢..التبادل التجاري بين المكسيك والولايات المتحدة الامريكية :

منذ دخول اتفاقية (NAFTA) حيز التطبيق عام ١٩٩٤ تضاعف التبادل التجاري الثنائي بين المكسيك والولايات المتحدة الامريكية ثلاث مرات ، وبمعدل نمو سنوي نسبته ١٨،١% . وتعتبر المكسيك ثالث سوق كبير للمنتوجات الامريكية واحد الشركاء التجاريين الاكثر حيوية وديناميكية ، من ناحية حجم الامكانات وعدد السكان والقرب لها.

بلغ مجموع قيمة التبادل التجاري بين البلدين ٢٤٣،٨ مليار دولار عام ٢٠٠٣ ، وبزيادة قدرها حوالي ثلاثة اضعاف عما كانت عليه عام ١٩٩٣ ، والتي كانت ٨٥،٢ مليار دولار ، وكما يشير اليه (الشكل رقم ٩) منها ١٣٨،٢ مليار دولار تمثل قيمة المبيعات المكسيكية الى الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٣ وهي تفوق قيمة الشراء الامريكية من بقية دول امريكا اللاتينية مجتمعة لنفس العام والتي بلغت ٧١،١ مليار دولار .

مليارا دولار

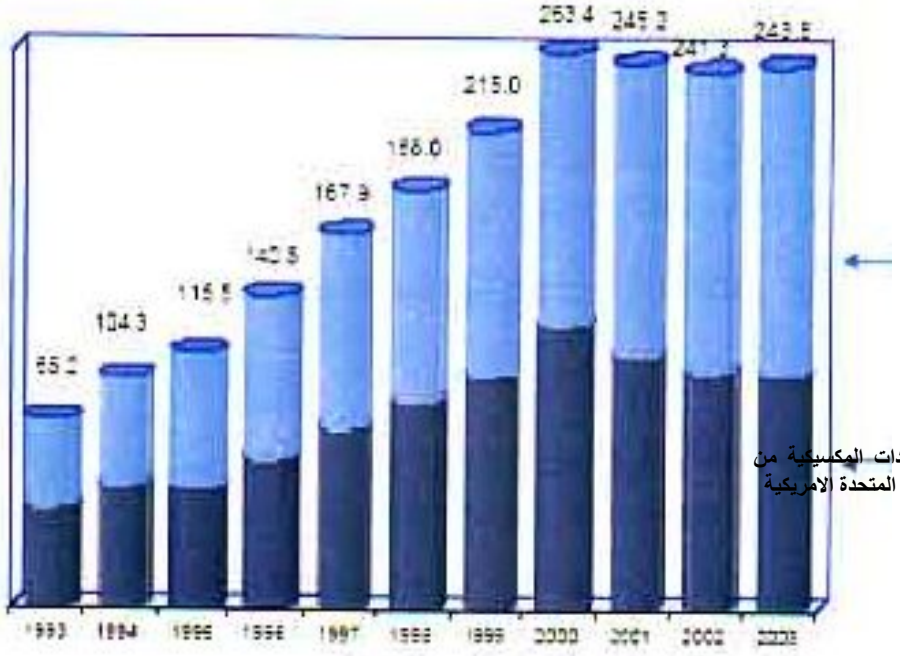

ة)ة

وتشير الاحصاءات في (الشكل رقم ١٠) ان واقع نمو الاصادرات المكسيكية الى الولايات المتحدة الامريكية كان اكبر من نموها الى بقية بلدان العالم حجما مما ادى الى زيادة مساهمتها في الاستيرادات الامريكية الكلية من ٦،٩% عام ١٩٩٣ الى ١١% عام ٢٠٠٣ ، بحيث يمكن القول انه لكل ١٠٠ دولار تنفقها امريكا في الخارج ، تشتري بعشرة دولارات منها منتوجات مكسيكية اما فيما يخص الاستيرادات المكسيكية من الولايات المتحدة الامريكية ، فقد بلغت قيمتها ١٠٥،٦ مليار دولار ، عام ٢٠٠٣ ، والتي تفوق قيمة شراء كل من انكلترا – فرنسا – بلجيكيا – ايطاليا – الدنمارك – وهولندا مجتمعة من امريكا والتي بلغت ٩٩ مليار دولار لنفس العام .

وكما تشير الارقام السابقة الى ان الميزان التجاري بين البلدين يسير لمصلحة المكسيك ، ورغم النتائج التجارية الجيدة التي حصلت عليها المكسيك مع الولايات المتحدة الامريكية ، وبالاخص منذ ان وضعت اتفاقية (NAFTA) حيز التنفيذ ، الا انه الملاحظ بان التجارة بين البلدين قد اخفقت نسبيا خلال الفترة ما بين ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ ، وذلك لاعتمادها على النمو البطيء الذي حصل في البلدين خلال تلك الفترة ، حيث تضاءل الناتج القومي في كل من الولايات المتحدة الامريكية بنسبة سنوية قدرها ١،٦% وفي المكسيك بنسبة ٠،٦% للفترة نفسها ، مما أثر على استيرادات وصادرات امريكا من والى المكسيك ، فالاستيرادات انخفضت بنسبة ٠،٦% في حين الصادرات انخفضت بنسبة ٤،٤% ، خلال تلك الفترة عما كانت عليه عام ٢٠٠١ .

ويعود السبب في ذلك الى ان قرابة ٨٠% من مجموع التجارة الكلية للولايات المتحدة الامريكية مع المكسيك هو من النوع الذي يدخل في الصناعة (سلع وسطية) والذي يترجم بتوافق مع النمو الاقتصادي لكلا البلدين .

وابتداء من عام ٢٠٠٤ وبفضل النمو المضطرد لكلا البلدين عاد التبادل التجاري بين البلدين الى الاتجاه القديم اي قبل عام ٢٠٠١ ، مدعوم بصورة رئيسية من قطاع صناعة المكننة ، الذي يشكل العمود الفقري للتبادل التجاري بينهما .

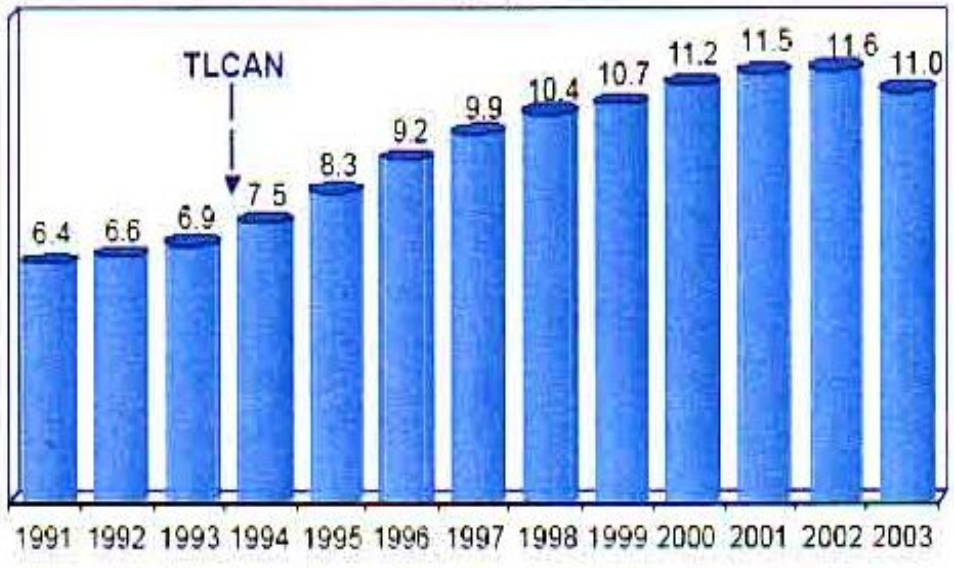

السنوات	المكسيك	بقية دول العالم
١٩٩٤	٢٣.٩	١٣.٧
١٩٩٥	٢٤.٧	١١.٠
١٩٩٦	١٨.٢	٥.٤
١٩٩٧	١٧.٨	٩.٣

١٩٩٨	١٠.٢	٤.٣
١٩٩٩	١٥.٨	١١.٧
٢٠٠٠	٢٣.٩	١٨.١
٢٠٠١	−٣.٣	−٦.٥
٢٠٠٢	٢.٥	١.٨
٢٠٠٣	٢.٥	٩.٠

ان تحرير التجارة والاصلاحات الاقتصادية والاستقرار السياسي في المكسيك ، عوامل ساعدت على دخول الاستثمارات الاجنبية بصورة كبيرة اليها والذي كان لها اتجاه متصاعد ، واكثر دلالة منذ دخول اتفاقية (NAFTA) في التطبيق .

حيث يلاحظ ان حوالي ٦٥% من مجموع قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في المكسسيك ، هي من الولايات المتحدة الامريكية اي بزيادة لمعدل التدفق السنوي تصل الى اكثر بقليل من ١٣ مليار ، وبالاخص السنوات التي تلت تطبيق الاتفاقية ويلاحظ ان معظم رؤوس الاموال الامريكية تعمل في انشاء المصانع ، التي ساهمت في ايصال المعرفة والتطور وبالاخص من المكائن والالات معتمدة على التنظيم الخاص في الولايات المتحدة الامريكية ، وعلى قوانينها التجارية التي تدعم استيراد السلع الحرة وبدون ضرائب ، ودفع تعريفة ثابتة فوق القيمة المضافة للمنتوجات المعاد تصديرها .

الخاتمة والاستنتاجات :

اتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية (NAFTA) هي احد الاتفاقيات او الدلائل على المنافع التي احرزتها البلدان التي حققت سياسة الانفتاح التجاري في تطوير وتوطيد الرخاء والرفاهية لشعوبها وتحسين منافستها فالمنتجين استفادوا من تقليص القواعد التجارية الغير مبررة والغير مجزية في حين تمنح المستهلكين حرية الاختيار الكبير ما بين التشكيلة الواسعة من السلع والخدمات ، وباسعار منخفضة لبعضها .

كما ان مجموع المنتجين في دول اتفاقية (NAFTA) استفادوا من حصولهم على المواد الاولية وباسعار متدنية ، كانت نتيجتها زيادة الانتاج الذي قوى منافستها في الاسواق الاجمالية .

بينما استفاد مجموع المستهلكين من تقليص الضرائب التي ولدت التكاليف المنخفضة للانتاج ، وبالتالي عرض متدني لاسعار السلع في السوق . مما ساعد في رفع المستوى المعاشي للافراد ويمكن اجمال اهم النتائج التي حققتها اتفاقية (NAFTA) لبلدانها ، بما يلي :

١. الاتفاقية نمت فعالية الاقتصاد لاعضائها ، وطورت فرص جديدة للتجارة فيما بينها ، مما جعل الايراد الحقيقي يرتفع ، والذي ولد نمو في الدخل ، والدخل والفردي لمواطنيها .
٢. اتفاقية (NAFTA) ، كانت عامل محفز للمنافسة على المستوى العام – كما انها ساهمت في جعل امريكا الجنوبية من احد المناطق التجارية الفعالة في العالم . بحيث ان بلدان الاتفاقية لوحدهم يساهمون بنسبة ١٩% من مجموع الصادرات العالمية و ٢٥% من مجموع الاستيرادات العالمية وذلك لعام ٢٠٠٤ .
٣. بالنسبة الى المكسيك اتفاقية (NAFTA) تحولت الى اداة مهمة في دعم الاصلاحات الاقتصادية المعلنة في منتصف الثمانينات ، وبصورة اساسية لاجل دعم اسلوب الانفتاح الاقتصادي . بحيث اصبحت اداة في محرك النمو الاقتصادي للمكسيك – فتجارتها مع الولايات المتحدة الامريكية التي اصبحت سوق مامون لها – نمت بنسبة ٦٧% عما كانت عليه قبل الاتفاقية . و٧٠% من مجموع صادراتها تذهب الى اسواقها . وان الانتاج القومي الصافي نما فوق ما هو عليه في دول القارة ، وفي نفس الوقت نمت الانتاجية والادخار وانخفض مستوى البطالة . كما اتاحت الاتفاقية للمكسيك جلب رأس المال الخارجي الذي هو ضروري لاساليب الاصلاح التي تعمل بها المكسيك .
٤. في حالة كندا ، وبفضل اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية ، فقد تحولت الى الموقع المهم للاستثمارات الخارجية ، كما ضمنت دخول منتوجاتها الى السوق الامريكية والمكسيكية ، رغم وجود بعض الضرائب الامريكية التي ادت الى تقييد صادرات الاخشاب اليها

كما ان الاتفاقية ادت الى مضاعفة الصادرات الكندية الى المكسيك وامريكا رغم تجريدها لصلاحيات الهيئة الكندية التجارية العليا لمراقبة حركة السلع الكندية .

٥. لاجل الولايات المتحدة الامريكية ، كان وجود النافتا (NAFTA) يشير الى قيام كيان اقتصادي ضخم ، عدد سكانه اكثر من ٤٢٠ مليون نسمة ، ومساحته ٢١،٣ مليون كلم مربع ، ودوره العالمي الاساسي المستقبلي تحدده مصالح القوة المهيمنة فيه – حيث صرح الرئيس الامريكي بوش الاب عند تمريره الاتفاق على مجلس النواب ان (السياسة الخارجية جوهرها السياسة الاقتصادية ويصبح امتحانها الحقيقي الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة الامريكية في العالم ، خاصة مع الاقطاب) ويقول وزير الخارجية الاسبق هنري كسينجر (ان قيام نظام تجارة حرة في نصف الكرة الغربي ، يبدأ باتفاقية الـ نافتا (NAFTA) التي ستكون الخطوة الاولى نحو النظام العالمي الجديد – سيعطي الولايات المتحدة الامريكية دورا رئيسيا مهما حدث ، وستصبح واشنطن مساهما رئيسيا في النمو الاقتصادي العالمي ، واذا هيمنت التجمعات الاقليمية فان نصف الكرة الغربي باسواقه الكبيرة ستكون منافسا مهما في ذلك التطور) .

كما ان المكسيك مهمة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية من اجل المساهمة في تطوير اجندتها العالمية في مواضيع المخدرات ، والمحافظة على تلوث البيئة والهجرة اضف الى ذلك ان وجود اتفاقية (NAFTA) ضروري بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية لحاجاتها الى اسواق جديدة ، لاجل منتوجاتها والمكسيك احداها ، وهي حجر الزاوية في السياسة الامريكية للقارة ، فهي الجسر الى الغرب الاقصى في دول امريكا اللاتينية الواقعة سواحلها على المحيط الهادي ، منه تفتح باب قارة لا يمكن تجاهلها وتهميشها نظرا لقربها الجغرافي وتأثيرها على الوضع الداخلي الامريكي ، وهي المحور لما يدل عليه الاتفاق المشترك بينها وبين فنزويلا وكولومبيا ، والذي يضفي الى نوع من السوق الاقليمية اللاتينية المشتركة ، واتفاقها للتجارة الحرة مع تشيلي مما يعني ((ان اتفاق الشمال مع المكسيك هو سوق واحدة مفتوحة وممتدة من الشمال في كندا حتى ارض النار في اقصى الجنوب تشيلي)) .

ورغم ما حققته اتفاقية (NAFTA) لاعضائها من نتائج جيدة ، الا ان هناك اوجه سلبية لهذه الاتفاقية منها :

١. بالرغم من ان التجارة بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك حققت نموا كبيرا واتسعت في السنوات الاخيرة الا انه هناك عدد من الاسباب جعلت هذه الدول تستفيد بصورة مختلفة وبدرجات متباينة عن بعضها البعض والتي تستحوذ بعضها على عدم الافضلية مقابل الاخرى من خلال هوامش مجموع اوجه الاتفاقية التي بقيت لم تحل الى حد الان .

٢. ان (NAFTA) تتضمن اتفاقية واحدة نوقشت من قبل الدول الاعضاء وبدون مراجعة وتنقيح السلطة التشريعية في البلدان الاعضاء وقد صممت منذ البداية لتسهيل عمل الشركات الكندية والامريكية في المكسيك .

٤. اتفاقية (NAFTA) لم تقوي السيادة المكسيكية ولم تخفض الهجرة المكسيكية الى الولايات المتحدة الامريكية ولم تحل مشكلتها ، ولم تحسن اداء الاقتصاد المكسيكي الى مستويات منتظرة ، كما لم تجلب الرخاء لغالبية السكان والنتيجة هي عدم توثيق العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والمكسيكية .

٥. ان تحرير التجارة على نحو متسرع ومفاجئ في المكسيك كما نصت عليه الاتفاقية ، ادى الى استفادة عدد قليل من الشركات المكسيكية في قطاعات اقتصادية معينة منها مع صدى قليل النفع لقطاعات اخرى في المجتمع ويعود السبب في ذلك الى عدم اخذ الاتفاقية في الاعتبار ان اعادة تنظيم البنية المكسيكية هي عملية يجب ان تجري بالتدريج ، ، كما ان هذا التحرير المتسرع لم يأخذ في الاعتبار محدودية بنية المكسيك الاقتصادية وافتقارها الى العنصر البشري الاداري المؤهل والعامل المدرب وعدم وجود نظام تشريعي قانوني يمكن التعويل عليه والركون اليه ، حيث ان حوالي ٣٠٠ شركة كبيرة عاملة فيها ، غالبيتها غير وطنية مسؤولة عن ٧٠% من مجموع الصادرات المكسيكية وتنتج فقط ١٧ نوع من الانتاج الذي يمثل ٦٠% من تلك الصادرات .

٦.لم تساعد اتفاقية (NAFTA) السياسة الداخلية الخاصةللدول الاعضاء في معالجة بعض المشاكل الاجتماعية الداخلية فيها ، مما سببت للمسؤولين وبالاخص المكسيكيين الكثير من الاختلافات والمشاكل .

٧.الاتفاقية في وقتها كانت لها صلة بتجارة السلع واهملت الخدمات ، مما ادى الى عدم التميز بين ماهية المنتوجات من حيث كونها كنديه او مكسيكية من جانب الولايات المتحدة الامريكية وذلك من خلال الاجراءات القانونية التي تقيد دخولها ، مما تسبب في نزاعات تجارية بين الدول الاعضاء في الاتفاقية كان من نتائجها انخفاض درجة التكامل بينهما .

٨. واخيرا يمكن القول رغم تمكن المكسيك وكندا من الاستفادة من اتفاق التبادل الحر لامريكا الشمالية فان اقتصادهما بات مرتهنا اكثر من اي وقت مضى للولايات المتحدة الامريكية التي استفادت من الاتفاقية في تكريس التكامل مع المكسيك وتوثيق علاقتها مع كندا . وعلى الرغم من استفادة كل من المكسيك وكندا من النمو الاقتصادي الا ان تكاملهما مع اقتصاد جارتهما امريكا اصبح اكثر منه مع السوق الدولية كما تشير اليه ارقام التبادل التجاري لهاتين الدولتين ، كما يلاحظ ان اتفاق التبادل الحر لامريكا الشمالية الذي بدأ قبل كل شيء بتنظيم حركة الرساميل والبضائع ، اصبح يطال مجالات جديدة ذات اهمية اقتصادية وسياسية كبيرة كالملكية الفكرية والتعهدات العامة والطاقة ، ومع هذا لم تحصل المكسيك على رفع القيود عن الهجرة حتى الان بل ازدادت اكثر من ذي قبل وتعددت وتنوعت اساليبها ، وكل ما حصلت عليه المكسيك هو وعود بالمساعدة في تنمية مناطقها وفئاتها الاجتماعية الاكثر عرضة للمعاناة .

المصادر :

1.Secrtaria de Economia Con Datos de Banxico En 2003las Importacion – Santiago 2004 .

2. Secrtaria de Economia con datos de Banxico En 2003 el Comercio maxico 2003 – Santiago enero 2004 .

3. Secrtaria de Economia Con datos de Banxico Principles Provedores de Maxico – Santiago 2004 .

4. Eduardo Ramon Avales – Estrategia de Negociaciones Comerciales Internacionales Para el mediano Plazo – Maxico 2005 .

5. Nicholas V.Gianarias – The north America Free Trade Agreement And the European Union – Praeger Westport Sonnetion Landon – Publli hers – 1998 .

6.Stephen J.Randall and Herman W.Konrad Nafta in Transition – University of Calgary Press – 1995 .

7.Isabel Studer – Noguez – Ford the Global Strategies of Multinational – the North American auto Industry – London – Routiedge 2002 .

8. Perera , Peauiz Rosa – les desafios de la Integracion Regional en las Americas el Caso de MERCOSUR – Universidad Nacional de la Matanza Argntina – 2005 .

9.Jerry M.Rosenberg Encyclopedia of the North American Free Trade Agreement the New American Community , and Latin – American Trade – GreenWoob Press – Westport , Connecticut – London – 1995 .

10.Leel – Remick , Diana E.Clark – North American Free Trade , Issues and Recommedation Institute For Internacional Economic Washingtion – DC – 1995 .

11.Guy Poitras – Auther – Lynne Rienner – North America – Canada – Mexico and the United States – Place of Publication – 2001 .

١٢. دورفال برونال (Dorval Brunelle) نحو منطقة للتبادل التجاري الحر في الامريكيتين – من الاسكا الى ارض النار – التجارة في كل مكان – جامعة كيبيك (مونتريال) المانيا Cominando 2000 .